مُؤسِسات الدّراسة الدّلاليّة لمقولة الزّمن في الاسم

Institutions of the semantic study of the concept of time in the name

10.35781/1637-000-0108-006

د. فاطمة بنت ناصر المخينية[1]
د. بسّام بن بلقاسم البرقاوي[2]
د. حمادي بن النّوبي زمزم[3]

1)أستاذ اللغويات المشارك
سلطنة عمان. كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة-جامعة الشرقية
fatma.almukhaini@asu.edu.om
2)أستاذ الأدب والنّقد المساعد
سلطنة عمان. كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة- جامعة الشرقية
bassem.bargaoui@asu.edu.om
3) أستاذ اللّغة المساعد
تونس، كلّية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة – جامعة منوبة
zemzemhammadi62@gmail.com

الملخص

يهفو هذا المقال إلى التّأسيس لدراسة دلالة الاسم على الزّمان، من خلال منهج استقرائيّ وصفيّ تحليليّ، بالوقوف على أهمّ المصطلحات والمفاهيم الفلسفيّة والمنطقيّة واللّغويّة والنّحويّة واللّسانيّة، بما هي مفاهيم موسومة بمرجعيّات معرفيّة متقابلة، لكنّها لا تخلو من تقاطعات تمهّد وتساعد الدّارس في التنبّه إلى المسألة في محتواها وفي ضبط تخومها المعرفيّة. ولذلك، تنوّعت هذه المصطلحات في هذا المقال وتعددّت زمانا ومكانا ومفهوما ومقاصد، لكنّها تناصرت على نحو منهجيّ في لفت الانتباه إلى أنّ مقولة الزّمان ليست مقصورة على الفعل، بل تتعدّاهُ إلى غيرهِ من أقسام الكلم (الاسم/ حروف المعاني)، في الكلام/ الجملة: الزّمان سمات دلاليّة نحويّة إعرابيّة تتلبّس بالاسم مثلما تقترن بالفعل، الاسم باعتباره الأصل أو باعتباره الأوّل في تراتبيّة الكلم بما أنّه يدلّ على الحدثيّة كما الفعل وزيادة، إذ لا حدث خارج الزمكانيّة.

الكلمات المفتاح: المفهوم، الزّمان، المظهر، أفقيّ، عموديّ، الكلام، المتكلّم.

ISSN : 2410-1818

Abstract

This article seeks to establish a foundation for the study of the meaning of the name on time, through an inductive, descriptive and analytical approach, by identifying the most important philosophical, logical, linguistic, grammatical, and linguistic terms and concepts, as they are concepts marked by opposing cognitive references, but they are not devoid of intersections that pave the way and help the student pay attention to the issue in its content and in controlling its cognitive boundaries. Therefore, these terms in this article varied and varied in time, place, concept, and purposes, but extends beyond it to other parts of the word(the noun, letters of meanings),in sentence speech, time is semantic, grammatical,and grammatical features.It is associated with the noun just as the verb, the noun, with what is the root or the first in the hierarchy of words since it denoteson the eventuality as the verb, since there is no event outside of space-time.

Keywords: concept,time, aspect, horizontal, vertical, speech, speaker.

مقدّمة

نقف في هذا المقال على جملة من المصطلحات اللّغويّة والنّحويّة الإعرابيّة واللّسانيّة العربيّة والأعجميّة الّتي تتقاطع في محاولة ضبط مقولة الزّمان في اللّغة، باعتبارها مقولة منطقيّة وفلسفيّة ونحويّة وليدة تفكير لا تخلو من سيرورة وصيرورة باختلاف الزّمن والمكان وزوايا النّظر بيد أنّنا سنبرز فيها وبها ما يلفت النّظر إلى دلالات الاسم على الزّمان في مختلف أصنافه خاصّة في الجملة فمن الشائع أنّ أصل الدّلالة الزّمانيّة ماثل في الفعل لأنّه دالّ على حدث مقترن بزمان محصّل من خلال صيغته، فهو بذلك سمة تمييزيّة تميّزه عن الاسم وهو المعروف والدّارج عند الدّارسين. فإن كان الزّمان من خصائص الأفعال باعتبارها أحداثًا فهل يجوز أن نقول: إنّ الدّلالة الزّمانيّة قرينة تمييزيّة بين أقسام الكلم، إذ تجري في الفعل، ولا تجري في غيره؟

إنّ هذا الطرح إنّما طرح منطقيّ، ولم يكن طرحا نحويّا، في نظر عدد من النّحاة العرب قديما واللّغويّين المعاصرين الّذين نظروا في النّحو باعتباره نظريّة إعرابيّة دلاليّة، لا باعتباره خاضعا للمنطق ومتصوّراته إنّ حصر الدّلالة الزّمانيّة في الفعل ونفي اقترانها بالاسم، تصوّر منطقيّ في منطلقه ينبّهنا إلى أنّ الحدود بين الأسماء والأفعال مشروطة بالمنطلقات في التّصنيف فالاسم في متصوّر النّحاة يتضمّن الموصوف والصّفة وهما بمعنى الحدث والذّات وفي ذلك التقاء الأسماء والأفعال، وهو من هذه الجهة يحقّق الدّلالة الزّمانيّة.

وبما أنّ الحدثيّة قاسم مشترك بين الفعل والاسم غير صفة وصفة تاما وناقصا، فإنّنا نفترض أنّ الدّلالة الزّمانيّة ماثلة في الاسم مثولها في الأفعال لاعتبارات نحويّة صرفٍ مشروطة بتصوّر النّحاة

ISSN : 2410-1818

للعلاقة بين الاسم والفعل. ويذكر بعضهم أنّ الأزمنة ثلاثة متتالية ومتضمّنة في صيغ الكلام وإمكاناته الدّلاليّة الجهية. بل يذكر البعض الآخر أنّ كلّ الوحدات اللّغويّة مؤهّلة من حيث المبدأ للدلالة للزّمانية. وينبهون إلى أنّ الاسم والفعل يعودان إلى اسم الحدث، واسم الحدث موغل في التّجريد بما أنّه أصل، وأسماء الحدث هي أسماء الأجناس الّتي اعتمدت للدّلالة على المنطلق النّظري وللتّعبير عن البداية الأوّليّة.

فالاسم يماثل الفعل في الدّلالة على الحدثيّة بل هو أصل في ذلك، ونحن واجدون إشارات إلى الدّلالة الزّمانيّة في الاسم، مبثوثة هنا وهناك، كدلالة المصدر على أزمنة مبهمة، وما يرافق شرح الأسماء التّامة والنّاقصة من إشارات وما يعلق بها من دلالات إعرابيّة منها الزّمانيّة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة باسم الفاعل أو اسم المفعول، والضّمائر، وأسماء الإشارة، والظّروف.

ولن تكون الإجابة على ما طرحنا يسيرة إلاّ إذا تنبّهنا إلى هذه المنطلقات النّظريّة، وإلى العلاقة بين المكان والزّمان وربط ذلك بالحدثيّة، وتمثلنا جملة من المفاهيم من خلال عدد من المصطلحات، هي مرتكزات نظريّة نستند إليها في كلّ حركتنا دون أن نقع في تَكرار ما وقع درسه كالإعراب والكلام والسّياق والمقام...من خلال ما توفّر من معاجم ودراسات لسانيّة حديثة، ومن مدوّنة التّراث النّحوي العربي خاصّة تلك التي تتجاوز النّحو باعتباره نظامًا مغلقًا ماثلًا في جملة القوانين، إلى نظام مفتوح متحقق في الكلام من سياق إلى آخر، سواء أ كان مقالا أم كان مقاما. ولذلك، قبل أن ننظر في دلالة الاسم على الزّمان من خلال ما وجدنا خاصّة في شروح الألفيّة لابن مالك نقف على أهمّ المصطلحات والمفاهيم الموصولة بها.

الدّلالة الزّمانيّة في اللّغة والمنطق والفلسفة

1ـ1 الزّمان لغة

الزّمن والزّمان: اسم لقليل الوقت وكثيره، وفي المحكوم: الزّمن والزّمان والعصر، والجمع أزمن وأزمان وأزمنة ـ وزمن زامن: شديد ـ وأزمن الشّيء: طال عليه الزّمان والاسم من ذلك الزّمن و الزُمنة... وأزمن المكان أقام به زمانا (...) وقال شمر "الدّهر والزّمان واحد"[1].ف"ابن منظور، يؤكّد الجانب المرجعيّ "للزّمن والزّمان"، فهما واحد وإن اختلفا صيغة إذ يفيدان الوقت سواء أكان في بعضه أم كان في كثير منه، كما بيّنت مختلف صيغ الجمع للكلمة ونحن سنستعملهما (الزّمن والزّمان) في بحثنا بالمعنى النّحوي الإعرابي وإن كان تمام حسّان في كتاب "مناهج البحث[2] (...) قد ميّز بينهما، وذلك لشيوعهما في كثير من الدّراسات بالمعنى نفسه.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مجلّد3، ص202

[2] الزّمان في نظر تمام حسّان يقابله في الانجليزيّة (time) ويقابل الزّمن (tense) فيرى أنّ المقصود بالزّمن الوقت النّحوي الذي يعبّر عنه الفعل الماضي والمضارع...إنّ الزّمان من شأن دائرة المقاييس أمّا الزّمن فإنّه يدخل دائرة التّعبيرات اللّغويّة وهو نسبيّ اعتباريّ والماضي والمضارع صيغ لا أفكار

ISSN : 2410-1818

غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ أبا هلال العسكري يميّز بين الوقت والزّمان إذ الوقت كالجزء من الزّمان: "الفرق بين الزّمان والوقت أنّ الزّمان أوقات متوالية مختلفة أو غير مختلفة فالوقت واحد والمقدّر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجري من الزّمان مجرى الجزء من الجسم والشّاهد أيضا أنّه يقال زمان قصير وزمان طويل ولا يقال وقت قصير"[1]. إنّ الوقت جزء مقدّر بمقدار عدديّ تقدّمًا أو تأخّرا، كثرة وقلّة، من الزّمان. فالزّمان حينئذ أكثر من الوقت، بل يجمع الوقت ودلالات زمانيّة أخرى، فهو أوقات وما بينها من ائتلاف أو اختلاف أي ما تعلّق بكيفيّة الحدوث، إضافة إلى العلاقة الجامعة بين الزّمان اللّغوي والمرجع الواقعي، فالوقت واحد مقيس والزّمان متعدّد غير مقيس.

1ـ2 الزّمان في المنطق والفلسفة

نجد في المنطق، في كتاب التّعريفات للجرجاني، ما يلي: "الزّمان هو مقدار حركة الفلك عند الحكماء(...) وهو عند المتكلّمين، عبارة عن متجدّد معلوم مقدّر به متجدّد آخر موهوم كما يقال آتيتك عند طلوع الشّمس... فإنّ طلوع الشّمس معلوم ومجيئه موهوم"[2]، مفهوم قائم أساسا على مبدأ القياس الدّارج في المنطق، فالمعلوم نقيس عليه الموهوم أمّا في الفلسفة فنجد تعريفا قريبا من التّعريف المنطقي، كما ورد في المعجم الفلسفي: "الزّمان tempus-temps-temps، هو في الأساطير اليونانيّة الإله الّذي ينضج الأشياء ويوصلها إلى نهايتها... وهو عند الفلاسفة مقدار لهيئة قارّة وهي الحركة ويكون إمّا ماضيا أو مستقبلا ولا يوجد زمان حاضر لأنّ الحاضر هو "الآن" الموهوم المشترك بين الماضي والمستقبل[3].

ويرى الفلاسفة أنّ الزّمان الحقيقيّ، هو مرادف لمعنى الدّيمومة فيدلّ على الوسط الّذي تجري فيه الأفعال والحوادث كما في قولنا سقوط الأجسام (...) وإن كان مختلفا عنه دلّ على الزّمان المطلق أو الزّمان المجرّد"[4] وفي هذا التّعريف ربط الزّمان بحركة الفلك ماضيا أو مستقبلا ونفي الحاضر لأنّه نقطة يلتقي عندها الماضي والمستقبل وهو تعريف يربط زمن الدّيمومة بالحوادث الماديّة فهو فضاؤها ومجالها وإن تعلّق بغير ذلك كان مطلقا أو مجرّدا. والزّمان عند الرّازي يماثل الحركة إذ له معنيان: واحد موجود في الخارج غير منقسم يطابق الحركة، ثان: متوهّم غير موجود في الخارج[5] (نفسه) والزّمان في الفلسفة الحديثة، يشبه المكان إذ تجري فيه مختلف الحوادث (نيوتن) يدرك بالعقل فهو وسط غير

---

[1] العسكري، الفروق في اللّغة /ص 264

[2] الجرجاني، التّعريفات، ص119

[3] نفسه، ص536

[4] نفسه، ص637

[5] نفسه

ISSN : 2410-1818

محدود، وقد يكون موجودا في الذّهن (ليبنيز)[1] أمّا الزّمانيّة، فهي "صفة ما كان زمانا، وهي عند الوجود بينركة تدفع المستقبل إلى الماضي حتى توصله إلى الموت، أي إلى لحظة لا مستقبل بعدها"[2] وفي سياق هذه التّصورات الفلسفيّة نأخذ متصوّر أرسطو نموذجا فنقف عليه لصلته بما سنطرح لاحقا، وإن بشيء من التّفصيل، ولصلته بالإشكاليّة المقترحة في بحثنا.

1/الزّمان في نظر أرسطو:(الآن والماضي والمستقبل، النّقطة، المتكلّم، الحركة، المكان...)

مثلما درس "أرسطو" اللامتناهي والمكان، درس مسألة الزّمان:" إنّ من جزئي الزّمان أحدهما كان وليس كائنا بعد وأنّ الجزء الآخر لّما يكن بعدها دام أنّه يجب أن يكون"[3] فالماضي لا يمكن أن يكون في حيازتنا والمستقبل ليس في أيدينا إلاّ بعد مسافة مَا، أمّا الحاضر أي الآن فليس بجزء من الزّمان لأنّ الزّمان لا يتألّف من "آنات": "لكنّ الآن، الحال، ليس جزءا من الزّمان... لأنّ جزء الشيء يصلح للقياس به ذلك الشّيء، والكلّ يجب دائمًا أن يتكون من اجتماع الأجزاء، فلا يمكن إذا أن يقال إنّ الزّمان يتكوّن من آونة، إذا فالآن ليس البتّة من الزّمان...فـ"الآن" ليس إلاّ حدّا للزّمان وهو الّذي يفصل الماضي من المستقبل، ولكنه بلا انقطاع ومختلف أبدًا ووجوده أقلّ حقيقة من وجود الماضي، ووجود المستقبل الّذي لّما يكن والّذي هو فقط يجب أن يكون فالآن باعتباره نقطة لا يمكن أن يتماسك، فهو يموت في اللّحظة عينها التي يموت فيها"[4] ومع ذلك فالآن، هو الّذي يقسم الزّمان ويقسمه بأن يجعل منه التّقدّم والتأخّر تواصلا كالخطّ وبذلك يكون الزّمان في كلّ مكان وهو بعينه لكل ما هو موجود، والزّمان ليس بحركة، وهو مرتبط بالتّغيّر: "لا وجود له دينا إلاّ بشرط التّغيّر"[5].

فالزّمان مرتبط أساسا بالحركة والتّغيّر وينجرّ عن ذلك أنّ الزّمن متّصل كالحركة تماما، وهو متّصف مثلها بالتّقدم والتّأخّر: "وإنّنا لا نجزم بأنّه قد مضى من الزّمان إلاّ حين يكون لنا إدراك متميّز للتّقدم والتّأخر في الحركة"[6] ولكي يكون لدينا معنى الزّمان، يصل "أرسطو" إلى "حصر الزّمان" وحينئذ يمكن حدّ الزّمان بكلّ دقّة: "مقياس الحركة بالنّسبة إلى لتقدّم والتأخّر إذا فالزّمـان

[1] نفسه، ص637

[2] نفسه، ص638

[3] أرسطو، علم الطّبيعة، ص216

[4] نفسه، ص217

[5] نفسه، ص219

[6] نفسه،ص221

ISSN : 2410-1818

ليس في الحركة إلاّ على جهة. إنّ الحركة يمكن تقديرها عدديّا. والدّليل هو أنّنا إنّما نحكم بالعدد على الأكثر وعلى الأقلّ في الأشياء. وإنّما هو بالزّمان أنّنا نحكم على كبر الحركة أو صغرها"[1].

وليفهم هذا في كلّه يرى "أرسطو" ضرورة ربطه بدراسة الآن الحال فالآن إنما هو الذي يقيس الزّمان من جهة أن يميّز فيه التّقدّم والتّأخّر حينئذ فمن جهة الآن هو بعينه، "فالآن لا يوجد ليميّز بين المتقدّم والآن هو "للمتحرّك ما يكون الزّمان للحركة"[2] فالزّمان لا يفهم في حركته إلاّ بالآن"، و"الآن لا يفهم إلاّ بالزّمان والآن هو الّذي يمكّن من تجزئة الزّمان وانفصاله معا، ويميّز "أرسطو" تمييزا دقيقا بين الآن والنّقطة، فالنّقطة حين تؤخذ تكوّن نقطتي الابتداء والنّهاية في حين أنّ "الآن هو دائما غير"[3]، النقطة دورها مزدوج فهي البداية والنّهاية ومع ذلك فالآن ليست جزءا من الزّمان كما أنّ النّقطة ليست جزء من الخطّ، فالآن إذا "حدّ، ليس من الزّمان، إنّما هو محمول للزّمان بحدّه وبعينه"[4] والآن الحالي والماضي والمستقبل هي عناصر للزّمان كما للعدد الوحدة والزوج والفرد، وإنّ الأشياء الأزليّة ليست من الزّمان والزّمان ليس من الحركة إلاّ أنّه مقيس لها، به نقيس المتحرّك والسّاكن "والزّمان لا يقيس إلاّ بالحركة والسّكون الذي هو عدم الحركة لما من شأنه أن يتحرّك"[5]، وعليه، فالحال يجمع اتّصال الزّمان الماضي بالزّمان المستقبل "فهو ابتداء للواحد ونهاية للآخر"[6] إنّ الآن لا يقسّم الزّمان إلاّ بالقوّة فهو غير لأنّه يقسمه وهو عينه لأنّه يصل. والآن هو زمان التّكلّم "ذلك بأنه حين يكون الزّمان الذي يتكلّم عليه... هو فقط قريب جدّا من اللّحظة التي يكون المرء فيها"[7].

إنّ زمان التكلّم هو الآن الحاضر والحالي، وهو نقطة تحديد زمانيّة الأحداث: "ومع ذلك فالزّمان متّصل في الصعود في لحظة التّكلّم إلى هذه الحوادث البعيدة وليس به انقطاع ولكن هذه الحوادث هي بالنّسبة إلينا أبعد من أن تستخدم لها العبارة عينها"[8] فلكلّ حدث عبارة زمانيّة توصّفه، فحين أو يوم في نظر أرسطو ـ تفيدان زمنًا معيّنًا منتهيا بالنسبة إلى آن متقدم... فالآن الحاضر منه يصعد المتكلم إلى الماضي ومنه يذهب إلى المستقبل .الفرق بين الآن الحالي والزّمان بعينه: "إنّ الآن الحالي بما

---

[1] نفسه

[2] نفسه، ص222

[3] نفسه، ص224

[4] نفسه

[5] نفسه، ص228

[6] نفسه، ص230

[7] نفسه، ص 230

[8] نفسه، ص230

ISSN : 2410-1818

أنّه ابتداء الزّمان ونهايته لا أنّه كذلك حقّا للزّمان بعينه بل هو نهاية الماضي وابتداء المستقبل"[1]والزّمان في درجات فالسّاعة تدلّ على زمان آت عموما، قد يكون قريبا من الآن الحاضر، وقد تدّل ـ السّاعة ـ على جزء من الماضي... فالحدث قد يكون قريبا من اللّحظة الحاليّة التي يتكلّم فيها، مستقبلا وماضيا وقد يكون بعيدا جدّا: "لا يقال على إليون إنّها ذهبت السّاعة ما دام أنّ هذه الحادثة هي بعيدة جدّا عن اللّحظة الحاليّة التي يتكلّم فيها"[2]...

فالزّمان يتعيّن انطلاقا من المتكلّم آن التكلّم بقرائنَ في جمل وسياقات تكون معلومة كالآن، حين، السّاعة، آنفا، بغتة. ويصل أرسطو إلى ما يكون أسسا يلخّص بها رؤيته في الزّمان الذي هو في صلة بالحركة المتّصلة، فالزّمان واحد مترابط كأمر العدد الذي يظلّ واحدا، وإن اختلف المعدود[3].وكان "أرسطو" قبل أن يخوض في "الزّمان" وقف على "المكان"، فكل ما هو موجود يجب أن يكون في حيّز وبرهانه في ذلك تعاقب الأجسام على حيّز واحد، فلا شيء يوجد ويتحرّك إلاّ في مكان، فالأشياء أو الموجودات لا يمكن أن تكون بدونه لأنّها يمكن أن تفسد ولا يفسد، والمكان ليس جسما ولا عنصرا ولا مركبّا من عناصر جسمانيّة لأنّه ـ في نظره ـ إن كان جسمًا فينبغي أن يكون جسميْن في مكان واحد وهذا مُحَال ويطرح أمر الخلوّ وصلته بالمكان فيرى أنّه لا بدّ منه للحركة، لكنّه لا وجود له...

لكنّ الّذي يعنينا من كلّ هذا، هو أنّ أرسطو يربط ربطًا تلازميًّا بين الزّمان والمكان، فكل موجود محصور بالزّمان، وكل ما هو في شيء هو مشمول بالشّيء الّذي فيه: "يمكن أن تزاد علاقة أخرى بين الزّمان والمكان، هي أنّ كل ما هو موجود في الزّمان هو محصور في هذا الزّمان الذي يحويه كما أنّ كلّ ما هو في شيء هو مشمول بهذا الشّيء وكما أنّ الأشياء التي هي في المكان هي مشمولة فيه ومحوية به"[4] وما نستخلصه نحن ـ بإيجاز ـ من كلّ ما تقدّم، أنّ الزّمان ليس بحركة، بل هو مرتبط بالحركة من جهة تقديرها عدديًا فلا يفهم إلاّ بالآن الحالي الّذي يقسم الزّمان إلى متقدّم ومتأخّر وهو مع النّقطة الّتي لا تتجزّأ والمزدوجة مع ذلك، فيها ينتهي أحدها عندما يبتدئ الآخر فالآن يجمع الماضي والمستقبل، في حين أنّه يفصل بينهما، إضافة إلى علاقة المتقدّم والمتأخّر بالماضي والمستقبل وترتيب كل منهما في علاقته بالآن الحالي كما وضّحنا فيما تقدّم. فالدّلالة الزّمانيّة في نظر أرسطو "مكّنتنا من الوقوف على ما يطرحه هذا المبحث من إشكالات يجب التنبّه إليها وأخذها بعين الاعتبار خاصّة فيما

[1] نفسه، ص231

[2] نفسه، ص232

[3] نفسه، ص235

[4] نفسه،ص227

ISSN : 2410-1818

يتعلّق بـ"الآن" و "المتكلّم" و"الماضي" و"المستقبل". وقبل الوقوف عليها عند اللّغويين قديما وحاضرا، ما الفرق في الزّمان عند الفلاسفة وعند اللّغويّن؟

2ـ الدّلالة الزّمانيّة في نظر اللّغويّين

لنفقه الدّلالة الزّمانيّة لا بدّ أن نقف على ما يتعلّق بها من مفاهيمَ وأن ننزّلها في سياقها من الظّاهرة اللّغوية باعتباره سمة من سمات الخطاب وعلينا أن نقف على الفوارق الدّقيقة بين الزّمان الفلسفي والزّمان اللّساني ومع ذلك، لن نسهب في مختلفها لأنّ الكثير منها مدروس وإن اختلف في شأنها أحيانا.

2ـ1 الكلام وصلته بالدّلالة الزّمانيّة أو تحيين العلامة

إذا وجدنا في ارتشاف الضّرب، خلطا بين الكلم والكلام والكلمة إذ كلّه قول، والقول: "جنس يشمل الكلمة والكلم والكلام دالّ على نسبة"[1]،فإنّنا وجدنا في اللّسانيات الحديثة تصوّرا دقيقا. "فأن تُحيّن علامة هو إذن أن تُحوّل مفهوما إلى تمثيل مخصوص لذوات مُتكلّمة وتُسجّله في الزّمان والمكان وتضبطه إنّ الزّوائد الإعرابيّة الدّالة على الأشخاص والأزمنة والعدد والجنس... ومعرّفات الاسم (المعرّف، الإشارة...) هي واسمات هذا التّعيين"[2] إنّ الكلام شأن فرديّ متحقّق إذ هو يعبّر عن ظاهرة شخصيّة، في حين تعبّر اللّغة عن ظاهرة اجتماعيّة(...) فالمقصود تأدية الفرد أو المجتمع لذات النّظام: إنّه تعبير عن استعمال واقعيّ من قبل متحدّث معيّن في وقت معيّن، فالكلام لا يكون إلاّ في سياق ومقام معلومين ولن يتّضح الكلام إلاّ إذا عرفنا اللّغة واللّسان.

أمّا اللّغة"، فهي ظاهرة اجتماعيّة يمكن ملاحظة سماتها في كلام الأفراد، وبذلك ميّز"Saussure" بين اللّغة والكلام واللّسان الّذي يصف اللّغة لا الكلام. اللغة شكل لا مادّة. وهي بالنّسبة إلى الإنسان ملكة، أمر فطريّ إذ بمقتضاها يولد الإنسان وهو غير مخيّر أن يتكلّم اللّغة أو لا يتكلّم: "فاللّغة هي القدرة الخاصّة بالنّوع البشري تمكّنه من التّواصل بواسطة نظام من العلامات الصّوتيّة...هي الملكة البشريّة (معطى طبيعي)"[3].الإنسان لا اختيار له في أن يكون له صوت يدلّ... واللّغة تتركّب من إشارات ووحدات لغويّة ذات وجهيْن هما الدّال والمدلول، إذ يمثّل الدّال السّمة الذّهنيّة والصّورة السّمعيّة للصّوت. أمّا المدلول فيعبّر عن المفهوم الّذي تخلّفه الصّورة السّمعيّة، والعلاقة بين الدّال والمدلول اعتباطيّة ولا يكون ذلك إلاّ في موافقة (اتّفاق)، فالدّال صورة سمعيّة والمدلول متصوّر لأنّه لا يسمع، بل يدرك.

---

[1] أبو حيّان النحويّ، ارتشاف الضّرب، ج2، ص831

[2] شاردو. منغنو، معجم تحليل الخطاب ص 30

[3] Dubois et all, linguistique et sciences du langage,2007, p387

ISSN : 2410-1818

وأمّا "اللّسان" فيمثّل الجانب الاجتماعيّ من الظّاهرة اللّغويّة فلا سلطة للفرد عليه (نفسه) فالفرد ليس مسموحا له أن يغيّر شيئا من القواعد كقواعد رسم الهمزة، أو قوانين المطابقة عددا وجنسا..وهو، إلى ذلك كيان متجانس المقوّمات، وحداته كلّها من قبيل المجرّد الثّابت ذي طبيعة ملموسة أي أنّه قابل للحدّ والحصر وهذه الوحدات التي تشكّل مجتمعة اللّسان قائمة على نظام من العلامات الاعتباطيّة، والعلامة دالّ ومدلول وهي عند سوسير قيمة محض إذ المهمّ في العلامة هو الجانب الذّهني وتعتمد دراسة اللّسان على الدّراسة الآنيّة، والمقصود بها دراسة البنية اللّغويّة في آن معينة أي الدّراسة السّكونيّة البنيويّة التي تعنى بوصف النّظام اللّغوي بجزئياته، بغضّ النّظر عن التّحوّلات الّتي يمكن أن تطرأ عليه أمّا الدّراسة الزّمانيّة، ويقصد بها دراسة التّحوّلات الّتي تطرأ على هذه البنية في فترات متعاقبة، بمعنى آخر الدّراسة الّتي تهتمّ بتحوّل هذه البنية عبر الأزمنة، وبالّطوارئ الّتي يمكن أن تطرأ عليها أو على جزء منها والنّتائج الّتي تترتّب عن ذلك في الاستعمال اللّغوي والبحث عن قوانين التّطور اللّغوي وعن أسبابه والّذي يعنينا، من كلّ هذا، هو أنّ اللّسان مجموعة القوانين المجرّدة من الاستعمال والمسيّرة له أي أنّه في صلة جدليّة بالكلام. وهذا في كلّه، من صميم إشكاليتنا الدّلالة الزّمانيّة في الاسم تركيبا وإعرابا من خلال الجملة والجملة "إبداع غير محدّد لتنوّع لا حدّ له تمثّل حياة كلام البشر بعينها في التّحاور"[1] فالجملة من الكلام، والكلام كخصائص الكائنات في الطّبيعة، أنّ الواحد منها لا يكرّر الآخر في شيء خلافا للّسان الّذي يمثّل النّظام أو الجانب الصّناعيّ الكلام كيان موجود بالفعل لذلك هو متحقّق، أمّا اللّغة فهي كيان موجود بالقوّة ومن الكلام الجملة في اللّسانيات الحديثة، وهي وحدة تامّة تفيد معنى وتحيل على مرجعيّة (نفسه) وهي أيضا حسب "بنفنيست" "خلق بلا نهاية، تنوّع بلا حدود... بالجملة نغادر مجال اللّسان كنظام علامات، وندخل عالما آخر، إنّه اللّسان كأداة تواصل"[2].

2ـ2 الدّلالات اللّغويّة: الزّمان، المظهر، الجهة

الدّلالات اللّغويّة والنّحويّة متنوّعة، بل إنّ الدّلالة الواحدة متشابكة ومتداخلة مع غيرها فالدّلالة الزّمانيّة مثلا متفرّعة إلى الزّمان والمظهر والجهة وكلّها في صلة بالمكان وهو ما سنوضّحه فيما يلي.

1-2-2 الزّمان وصلته بالمكان والفضاء

قبل أن نقف على الزّمان اللّساني، نقف على علاقة الزّمان بالمكان فلئن كان المكان في متصوّر أرسطو، هو الحاوي لكل موجود، تفسد الموجودات ولا يفسد[3]، فإنّ اتّصال الزّمان بالمكان في

[1] Benveniste 1995 ،T1, p131

[2] نفسه

[3] أرسطو، علم الطّبيعة، ص227

ISSN : 2410-1818

المعرفة الحديثة أضحى من المسلّمات: "لقد بات من الحقائق العامّة الثّابتة اتّصال مقولة الزّمان بمقولة المكان وانبثاقها عنها"[1] فالزّمان يعالج في اللّغة الطبيعيّة من خلال مقولتي الفضاء والمكان ولذلك: "فلا يمكن أن نحصّل تمثيلا للزّمان إلاّ من خلال أدوات مستعارة من الفضاء"[2]إنّ الزّمان لا يمكن أن يكون واقعا وتصوّرا إلاّ في مكان بل "لا يمكن أن يمثّل بنفسه...إنّ الدّراسة الوصفيّة للزّمان اللّساني تتضمّن دراسة للوسائل الفضائيّة (...).

فهي تمثيل فضائيّ للزّمان[3] إنّ ثنائيّة الزّمان والمكان ثنائيتان هندسيّتان تجريديّتان متعالقتان، فالعلاقات بين التّواريخ في الزّمان لا تختلف عن العلاقات بين المواقع والمواضع في المكان، إذ التّرتيب في الزّمان يقوم على ثنائية (قبل/بعد) والشّيء نفسه في المكان، وبذلك تكون الهندسة الزّمانيّة أو المكانيّة ضربا من الهندسة الفضائيّة "وذلك أنّ الوقت إنّما جُعلَ ليعلّم ترتيب الحوادث في كونها، وما يتقدّم منها، وما يتأخّر وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الّذي بين وجود المتقدّم منها والمتأخّر، فصار ذكر الوقت علما له"[4] وما "يعلّم"، لا يكون إلاّ في صلة بما يختزنه الذّهن من صور مجردّة منتزعة من المحسوس وتحيل عليه في آن.

2-2-2 الدّلالة الزّمانيّة اللّغويّة

لكي نفقه دلالة الزّمان اللّساني لابدّ أن نمرّ بشيء من المفاهيم التي ارتكز عليها فقد أضحى التّعامل مع أصوات اللّغة على أساس أنّها نظام من الوحدات الصوتيّة الصواتم في سياقها وفي علاقتها الدّاخليّة التي يجب أن تكون متميّزة وما يلاحظ، أنّ اللّسانيين قسّموا الكلام أقساما ثلاثة أو أربعة، لكنّهم نظروا إلى الكلمة باعتبارها وحدات دنيا حاملة لمعنى هي الصّرفم، وللصّرفم وظيفة إلى جانب المعنى فمثلا في جملة:

The cat eat the mouse/ the cat(s) eat(s) the mouse (القطّ يأكل الفأر/القطط تأكل الفأر) ،نجد الصّرفم الّذي ألحق بالفعل ليدلّ على المفرد، وألحق بالاسم ليدلّ على الجمع واللّسانيات الحديثة عوّلت على ذلك كثيرا في التّحليل التّركيبي والصّرفي وأصبحت الكلمة الواحدة تنقسم إلى أكثر من صرفم أمّا الصّواتم فهي وحدات تمييزيّة خالية من المعنى. والّذي يفيدنا من كلّ هذا ـ في سياق بحثنا ـ أنّ الصّرافم تعدّ من الوسائل التّي يعبّر بها عن الزّمان إلى جانب الظّروف.

فالكلمة أضحت ـ في التّصوّر اللّساني الحديث ـ متركّبة من وحدات صوتيّة تمييزيّة ومن صرافم تفيد معاني منها الزّمانيّة. وانطلاقًا من هذه التّصوّرات اللّسانيّة الّتي ذكرنا بعضها، فقد أضحى

---

[1] Smart,1964

[2]Guillaume, (1945, 1946), p214

[3] نفسه

[4] السّيرافي، شرح الكتاب ج1 ص98

ISSN : 2410-1818

للزّمان النّحويّ، مفهوم جديد يتجاوز المفهوم المنطقيّ الّذي كان دارجًا خاصّة في الأنحاء الغربيّة: فـ"كلّ ملفوظ، يكون منجزا في مكان وزمان معلومين: إنّه يتحقّق في مقام مَا والزّمن اللّساني لا يمكن أن يكون موجودًا إلاّ في الكلام": "ما يتفرّد به الزّمان اللّساني، هو أنّه مرتبط ارتباطا عضويّا بممارسة الكلام"[1] وقد ميّز بنفنيست بين الزّمان الفيزيائي الّذي هو: "متواصل، قياسيّ، غير متناه، خطيّ"[2] وزمان الأحداث "الّذي هو زمان الأحداث أو الوقائع وربط ذلك بالتّجربة الإنسانيّة أي بالمعيش" أمّا (Guillaume G)، فمتصوّره قائم على أنّ الأزمنة ثلاثة متوالية أوّلها ما تتضمّنه الجهة الاسميّة، باعتبارها أوّليّة، وثانيها ما تحويه الجهة الشّرطيّة وثالثها ما تفيده جهة الرّاهن/ الحاضر[3] ، تصوّر[4]، من خلاله، نتبيّن الفوارق الدّقيقة بين الدّلالة الزّمانية في الاسم وهي ممتدّة عرضًا شاسعة والدّلالة الزّمانية في الفعل وهي نقطة على الخطّ الزّمني: فرق بين المنطلق، الأوّلي والفرع منه أو الثّانوي، وقد طرح (غيوم. غ) سؤالًا مهمًّا: لماذا توفّر اللّغة ثلاثة متصوّرات زمانيّة متوالية ومختلفة في درجة الإنجاز بدل من أن توفّر واحدة.

يعلّل ذلك في جوابه بالجانب العملي وتحديدًا بزمان الكلام فصورة الزّمان لحظة الإنجاز تكون في صلة بعمليّة التّعبير، فلكي تكون تامّة تكون مشروطة بالمقصد الّذي يريد التّعبير عنه[5] وأمّا "Lyons" فقد بيّن أولا، المرجعيّة الإغريقيّة واليونانيّة للمتقابلات الزّمانيّة: الماضي، الحاضر، المستقبل. ويرى أنّ هذا الثّالوث المذكور غير موجود في كلّ اللّغات. وقد تعرّض ليونس إلى ما وقع فيه النّحاة من أخطاء فذكر " Jespersen" وذكّر بمتصوّره للزّمان الّذي كان متصوّرا مفهوميّا محكوما بالمنطق[6]. إنّ الحاضر يمثل "نقطة الصّفر"، والماضي يكون قبله ويكون المستقبل بعده. ودائما انطلاقا من الحاضر الّذي هو نقطة الصّفر، وزّع الماضي إلى "قبل الماضي" "وبعد الماضي"، والمستقبل إلى "قبل المستقبل" و "بعد المستقبل".

بعد قبل

<------ . ------>

الحاضر

---

[1] Benveniste1995 ،T2,p70

[2] نفسه ص67

[3] انظر، غيوم نفسه ص37 وحمّادي زمزم، (2021)، دلالة الاسماء المبهمة على الجهة.

[4] أُنظر، حمّادي زمزم، كتاب دلالة الاسم المبهم على الجهة.

[5] نفسه ص20

[6] Lyons,1970, p234

ISSN : 2410-1818

أمّا (غيوم): فيرى أنّ الحاضر على الخطّ الزّمني غير المتناهي، عامل فصل ثنائيّ الأبعاد، يعمل أفقيّـا وعموديّا:

أفقيّا: يفصل بين الماضي والمستقبل

عموديّا: يفصل الماضي إلى ماضيين والمستقبل إلى اثنين أيضا

ففي جهة الرّاهن / الحاضر ثمّت خطّ غير متناه للزّمان في مكان مَا منه يحضر الحاضر كقاسم، ومقابل ذلك نجد في الجهة الاسميّة الحاضر ممتدّا بلا نهاية يندمج فيه كلّ الزّمان في اتّجاه الماضي وفي اتّجاه المستقبل فما كان فاصلا في جهة الحاضر/ الرّاهن يضحي مفصولا في الجهة الاسميّة[1] والحاضر في جهة الاسميّة يتّسع إلى حدّ يزول معه التّمييز بين الماضي والمستقبل، بل لا نجد تمييزا داخليّا بين مختلف الأزمنة[2] ويقارن (غيوم) بين الحاضر المحدود والحاضر غير المحدود:

- النّقطي: مجال زمنيّ صغير وظيفته أن يفصل بين الماضي والمستقبل، و مثله بـ [$\overrightarrow{xy}$]
- الممتدّ: مجال يذعن للحصر أو التّضييق ومثّله بـ [$\overleftarrow{xy}$]،

وذلك على الخطّ الزّمني: $\vec{x} \longleftrightarrow \vec{y}$

وإنّ الحاضر غير المحدود يمتدّ في الذّهن، فيتّجه شيئا فشيئا نحو غير المتناهي، غير متوقّف في حين أنّ الحاضر المحدود في مجاله يضيق شيئا فشيئا في اتّجاه الصّفر دون أن يصل إليه أبدا والحاضر، أيضا متحـرّك في حجم مجاله يزداد من خلال زيادة الحذف من الماضي في نزوله، وفي المستقبل في صعوده.

فالحاضر: Y X . السّهمان في الأعلى متقابلان يصوّران حركة انزياح حـــدّيXوY، والسّهمان في الأسفل ذاهبان إلى التقاء الواحد منهما الآخر، يرسمان بذلك حركيّة الاقتراب للحدّين. والشّكل يرسم كلّ إمكانات الحاضر على خطّ الزّمان غير المتناهي[3].

إنّ "الحاضر" كمقطع زمانيّ ذهنيّ يقسم صورة الزّمن عموديّا وأفقيّا وقد يكون محدودا أو غير محدود، المحدود مهما تحدّد لن يمحى أبدا وغير المحدود يتحرّك أبدا في اتّجاه غير المتناهي. ونجد في معجم "اللّسانيات" لـ "Dubois"، تصوّرا لا يبتعد عن هذا التّصوّر: "نسمّي زمانا مقولة نحويّة عادة تكون مرتبطة بالفعل، والّتي تترجم مقولات عديدة للزّمن "الواقعي" أو "الطّبيعي" والمقولة المتواترة هي التّي تقابل الحاضر باعتباره زمن الملفوظ (أو الآن)، و اللاّحاضر، وهذا الأخير، يمكن أن يكون الماضي، قبل زمن الملفوظ (قبل الآن)، و المستقبل، بعد زمن الملفوظ (بعد الآن): إنّها الأزمنة المطلقة. لكنّ الحاضر

[1] نفسه، ص28

[2] نفسه،صص 84/38

[3] نفسه، صص59،60

ISSN : 2410-1818

هو أيضا اللاّماضي واللاّمستقبل ممّا يجعله قادرا على ترجمة الحقائق غير الزّمنيّة نحو الأرض تدور حول نفسها[1].

فـ"الحاضر" هو "آن التكلّم أو الكلام"، "المتكلّم" يجعل حاضرا كلّ ما يتلفّظ به قياسا دائما "بنقطة الصّفر"، هو "حاضر" يخلق من جديد كلّما تكلّم إنسان، إنّه زمان جديد لم يعش بعد[2].فالزّمان الوحيد الملازم للّسان، هو "الحاضر المحوري" في الخطاب، وهو حاضر خفيّ. ونستعين في ضبط "الحاضر" بالسّياق وما يعلق به من ظروف وحروف وأدوات ومحيلات ومشيرات خاصّة تلك التي ضبط بنفنيست "أنا، هنا، الآن، فليس أنا وحده الّذي يؤكّد حضور "الشّخص" في الخطاب، بل اسم الإشارة وما يحيل عليه في المقام وما يعلق به في السّياق من كلمات أو عبارات، إضافة إلى الظّرف "فالحاضر يعبّر عنه بزوائد فعليّة أو بظروف [3].

إنّ الحاضر هو زمان التلفّظ ولا تلفّظ بلا كلام، "فأمّا فعل الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلّم، لم يخرج إلى حيّز المضيّ والانقطاع، ولا هو في حيّز المنتظر الّذي لم يأت وقته"[4] فلئن ربط الزّجاجي الحاضر "بفعل "الحال، فإنّه ربط ذلك بالمتكلّم، وبالمتلفّظ، ولم يبتعد السّيرافي عن هذا التصوّر: "اعلم أنّ سيبويه ومن نحا نحوه يقسّم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماض، ومستقبل وكائن في وقت النّطق وهو الزّمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي ... والإخبار عن الأشياء كلّها أوّل الأوقات بها الوقت الّذي وقع فيه الخطاب في المعنى لأنّ اللّفظ صيغ له...والمعتاد في الخطاب أن يكون للحال"[5]. وهذه الأزمنة متراتبة، عند بعضهم الأوّل المستقبل: "أوّل الوقت المستقبل ففعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنّه يكون أوّلا فكلّ جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيّز المضي"[6] والأمر نفسه يذكره "ابن القطّاع"[7]. وعند البعض الآخر نجد أنّ زمان الحال هو الأوّل: "إنّ الحال هو أوّل الأفعال ويكون الأقرب إليه في التّرتيب المستقبل وتاليه الماضي"[8]. وهذه الأزمنة تختلف أيضا من صيغة إلى أخرى فصيغة

---

[1] Dubois, p487

[2] Benveniste ، 1995 ,p 70T2

[3] Dubois, p 378

[4] الزّجاجي، الإيضاح ص،87

[5] السّيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص ص 101/57

[6] الزّجاجي، نفسه

[7] ابن القطّاع، كتاب الأفعال ج1 ص19

[8] السّيرافي، ج1، ص59

ISSN : 2410-1818

المضارع الدّلالة الزّمانيّة فيها أوسع من صيغة الماضي ـ وهي الصّيغة الأصل ـ لأنّها تدلّ على الحال والاستقبال[1].

إنّ النّحاة العرب أدركوا الفوارق الدّقيقة بين زمن الحديث وزمن الحدث، وإن ربطوا ذلك بالفعل ماضيا أو حالا أو مستقبلًا كـ"حال خطاب المتكلّم" الّتي أشار إليها الزّجاجي و"كائن في وقت النّطق"، كما نقل السّيرافي فيما تقدّم ذكره ويمكن أن نجملها وَفق ما يلي:

ـ زمن الحدث سابق لزمن الحديث: الماضي

ـ زمن الحدث مقترن بزمن الحديث: الحال زمن الحدث لاحق لزمن الحديث الاستقبال[2].وما يعنينا نحن من خلال كلّ ما تقدّم ما يصطلح على تسميته بالزّمان النّحوي الّذي يكون بالاسم من زاوية نظر نحويّة إعرابيّة عربيّة أساسا.

3-2-2 الدّلالة المظهريّة

مفهوم المظهر مفهوم نجده في المتصوّر اللّساني الحديث "وهو مقولة نحويّة تعبّر عن الصّورة التي يقدّمها المتكلّم عن الحدث الذي يعبّر عنه الفعل (أو اسم الحدث). يعني التّمثيل لديمومته، لاستمراريته، لإنجازه(...)، في حين أنّ الأزمنة والكيفيّات والمساعدات تعبّر عن خصائص خوّاص الحدث..."[3]. فالمظهر كثيرا ما يربطه "اللّسانيون "بالفعل، فهو ـ كما تقدّم ـ مقولة نحويّة مختلفة عن مقولتيْ الزّمـــان والجهة وتبرز وجهة النّظر التي على أساسها بنى المتكلّم الحدث الذي استفيد من الفعل فيقصد به، وقوع الحدث في الزّمان. وهو أيضا من المفاهيم التّراثيّة في النّحو العربي المتّصل "بمفهوم الاقتران الزّماني في تعريف الفعل" و "المقصود به في الأصل مجموع الوحدات في المعجم."[4] وعلى أساس المظهر يميّز اللّسانيون بين الماضي المنقضي والماضي غير المنقضي نحو أكل بيار، والحاضر غير المنقضي نحو بيار يأكل.[5]

وعلى أساس مقولة المظهر يميّز بين امتداد الحدث زمنا، وانقطاعه في الزّمن، نحو كان بيار يأكل نعبّر عن امتداد الحدث في الزّمان: زمان الحدث هو الماضي وزمان الحديث هو الحاضر الذي هو في صلة بالمتكلّم: "أقول إنّ" ونحو، "كان بيار قد أكل"، تفيد انقطاع الحدث ربطا بزمان الحديث الحاضر من خلال: "أقول إنّ" التي تحيل على المتكلّم.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6،ص8

[2] قريرة، المصطلح النّحوي، ص23

[3] Dubois, p307

[4] الشّريف،2007، ص54

[5] Dubois, p53

ISSN : 2410-1818

أما غيوم.غ، فيرى ـ كما ذكرنا فيما تقدّم ـ أنّ الحاضر ثنائيّ العمل، أفقيا قاسم بين الماضي والمستقبل، عموديّا يقابل بين الماضي غير المنقضي والماضي المنقضي، وبين المستقبل المحدّد والمستقبل غير المحدّد أو المفترض، ويتّضح ذلك، من خلال الرّسم الّذي يلي:

المستقبل المحدّد الماضي المحدّد

←المستقبل ـــــ↓ـــــالحاضرـــــ↓ـــــالماضي ـ←

المستقبل الافتراضي (غير المحدد) الماضي غير المحدّد[1]

وإنّ جريان الزّمان يبيّن لنا المرور الدّائم من غير المنقضي إلى المنقضي. وذكرنا أيضا فيما تقدّم أنّ الجهة الاسميّة لا تتوفّر داخليّا على تمييز فيما بينها مثل جهة الرّاهن/الحاضر، وما نضيفه إلى ذلك أنّ سمتها التّمييزيّة ماثلة فيما تتوفّر عليه من تمييز داخليّ فيما بين غير المنقضي والمنقضي وهما البديل الأفقي للماضي والمستقبل اللّذين تحديدهما يظل أفقيّا، فهذا الانتظام لا يتوفّر على أيّ موضع محدّد إلاّ انتظام التّتالي. وإنّ الخطّ الأفقيَ اللاّمتناهيَ للزّمان يصبح في الجهة الاسميّة، فاصلا بين غير المنقضي والمنقضي.

غير منقض

←_____→

منقض

إنّ التّصوّر البشريّ ـ في نظر "غيوم.غ "، رتّب، فجعل غير المنقضي في الجهة الاسميّة قبل المنقضي وهو تصوّر تجريديّ محض.

وبذلك تكون الدّلالة الزّمانيّة في الجهة الاسميّة دلالة تجريديّة لا نتمثّلها إلاّ ذهنيّا من خلال تصوّر هندسيّ صرف أفقيّا وعموديّا، ولذلك اعتبر غيوم (Guillaume) أنّ التّمييز بين الأزمنة في الجهة الاسميّة أصل النّشأة لا أثر له، فهو محجّب[2].إذن فالمظهر يختلف عن الزّمان (الحاضر، الماضي، المستقبل) الّذي يربط الحدث بالنّسبة إلى الملفوظ وليس بالنّسبة إلى المتلفّظ[3].ويجمل "الشّريف" ذلك في

[1] Guillaume, (1945, 1946), p14

[2] نفسه، ص28

[3] نفسه، ص53

ISSN : 2410-1818

أنّ "الزّمان يجمع المظهر الّذي هو الكيفيّة في مدّة الحدوث والوقت الّذي هو حيّز الوجود الحدثي في الزّمان."[1]

وحسب بنفنيست ففي بعض اللّهجات[2] توجد ثلاث صيغ للماضي تتميّز كل واحدة بسابقة فـ(-n) تعني المضّي غير المحدود

و (-ga) تعني الماضي السّحيق أو القصيّ للأساطير و(-na) تعيّن الماضي القريب، وفي نفس هذه اللّهجات توجد صيغة واحدة للمستقبل تتميّز بصيغم واحد هو (-a) الذي يكون سابقا ولاحقا.
فصيغة الماضي تدلّ على أنّ الحدث انقضى في الزّمان الماضي، في الزّمان الحاضر، في الزّمان المستقبل. وصيغة المضارع المرفوع تدلّ على أنّ الحدث غير منقض في الزّمان الماضي، في الزّمان الحاضر، في الزّمان المستقبل. وصيغ الأمر مختلفة، وصيغ الماضي والمضارع في سياق الدّعاء تدلّ على أنّ الحدث يطلب انقضاؤه في الزّمان المستقبل، ولا يكون هذا إلاّ من خلال الجمع بين المظهر والجهة التي تعيّن الزّمان وعليه فمقولة المظهر توجد في لغة ولا توجد في أخرى وتتعلّق أساسا بالحدث وبما أنّ الحدث مثلما يوجد في الفعل يوجد في الأسماء المشتقّة التي تدلّ على الحدث كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول... فإنّها تدلّ على المظهر، فالحدث في المصدر يكون غير منقض واسم الفاعل بما أنّه يضارع الفعل المضارع، الحدث فيه يكون غير منقض أيضا إذن الزّمان في ثلاثة مستويات لا تكون في العربيّة إلاّ متلازمة: التّوقيت (± ماض)والجهة (± الوجوب) والمظهر (± منقض).

2ـــ2 ـ 4 الدّلالة الجهية

يعرّف معجم تحليل الخطاب الجهة بأنّه مصطلح يطلق على "مفاهيم مختلفة بعض الشّيء حسب استعماله من قبل المناطقة أو اللّسانيين أو السّيميائيين، كان المنطق أوّل الفنون الّتي عالجت الجهات وابتعدت عنها اللّسانيات والسّيميائية لأنّهما لا يتصديان إلى الصّدق الّذي يهمّ المناطقة كثيرا[3] فالجهة هي من المصطلحات اللّسانيّة الحديثة، بل هي من المفاهيم التّراثيّة الّتي تختلف عن الزّمان فهي: "في النّظريّة النّحويّة القديمة مفهوم أساسيّ غيّبه النّحو المدرسيّ(...) وهو المقابلة بين الواجب وغير الواجب الواردة منذ سيبويه"[4] إنّ الجهة من المفاهيم النّحويّة المتعلّقة بالوقوع وعدم الوقوع " فهي مقولة نحويّة

[1] نفسه، ص56
[2] لهجات سكّان نهر كولمبيا بأمريكا الجنوبيّة.
[3] شاردو . منغنو ص372
[4] الشّريف 2007، ص60

ISSN : 2410-1818

مرتبطة بالفعل وتعبّر عن نوع الخطاب بين المتكلّم والمخاطب...أو عن موقف المتكلّم"[1].وموقف المتكلّم، هو الموقف الذي يتّخذه من محتوى كلامه، فنتحدّث عن جهة متعلقة بالإمكان[2]:

حرر صالح رسالة، يمكن أن يحرّر صالح رسالة،

أو بالواجب

راسل زيد أبويه،

أو بالزّمن:

زيد يحبّ ليلى، كان زيد يحبّ ليلى...

وإن كان الإمكان من المفاهيم الدّارجة أكثر عند المناطقة، فإنّ الجهة تعني أنّ الجملة تنطوي على موجّه في مكوّنها الملفوظي يشكّل توقّعا لنمط الفعل الّذي تميل إلى إنجازه. فـ"الجهات هي جوانب إجراء جهيّ أعمّ متمثّل في إضفاء جهات على الملفوظ يعبّر المتلّفظ في كلامه ذاته عن موقف إزاء المرسل إليه ومحتوى ملفوظه."[3].وبذلك نميّز جمل الأمر التي تدلّ على الأمر والإرشاد، ومن خلالها يخاطب المتكلّم المخاطب مباشرة وأيضا الجمل الاستفهامية من الجمل التقريريّة، وإن كان الكثير من اللّسانيين لا يعتبرون الجمل الاستفهامية جملا تتوفّر على قيمة جهيّة واضحة في صلة بمقاصد المتكلّم[4].إنّ المقابلة (± واجب) مرتبطة بمبدأ (الأصل/ الفرع) "فقد يخرج الماضي إلى غير الواجب إذا وقع في حيّز ما ليس واجبا، كوقوعه في حيّز الدّعاء"[5]. ويرى "Lyons" أنّ التّعبير عن موقف المتكلّم نحويّا يمكن أن نجده في ثلاثة مستويات:

1. التّمييز والمقصد
2. الواجب والإلزام
3. اليقين والإمكان[6].

إنّ الجهة تكون بتعريف الأفعال بالزّمان أو بتحوير الأفعال من خلال المساعدات. فـ"Blachère" ـ مثلا ـ "ربط تدقيق الدّلالات الزّمانيّة للصّيغة بمفهوم الجهة وجعل الإعراب متحكّما في كيفيّة جريانها في التّراكيب النّحويّة. والجهة يمكن أن نعثر عليها في الفعل من خلال الهمزة، التّضعيف، تشديد العين، حروف الزّيادة(...)وفي الاسم من خلال الإضافات الظرفيّة والحال والتّمييز.

---

[1] دي بوا نفسه ص306

[2] أنظر، حمّادي زمزم، كتاب دلالة الأسماء المبهمة على الجهة، وهو في الأصل أطروحة دكتورا

[3] شاردو، نفسه، ص372

[4] Lyons,Linguistique générale ;p235 ,236

[5] الشّريف، نفسه، ص61

[6] ليونس، نفسه

ISSN : 2410-1818

إنّ هذه التّعبيرات تمثّل تقييدا لعموم الدّلالة وتعيينها لها بما يفيد النّظر إلى جهة معيّنة في ضوء سياق مّا محكوم بالمكان والزّمان والمتكلّم والمخاطب والرّسالة وما تكون به من "سنن"..وهي تختلف باختلاف الصّيغة في المّادة نفسها إضـــافة إلى الزّمان مثلا: قتل، قاتل، قتل، اقتتل... ونحو، قتله أمس، قتله في سنة مضت، قتله الآن، يقتله الآن، يقتله غدا، فيعيّن زمان الماضي أو الحاضر أو المستقبل في الجملة بالسّياق، كما تدّل صيغة الماضي والمضارع في سياق الدّعاء على أنّ الفعل يطلب انقضاؤه في الزّمان المستقبل.

ولا تدّل صيغتا الماضي والمضارع في سياق الحكمة أو القاعدة العلميّة على زمان معيّن "وتسند أيضا للصّيغ والأزمنة النّحويّة دلالات جهية لا نحصل عليها غالبا إلاّ من السّياق[1]إنّ الدّلالة الجهيّة تتجاوز الفعل إلى التّركيب وهو ما وقف عليه "سيبويه" في باب الاستقامة لمّا قسّم الكلام إلى خمسة: "فثمّة مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولك آتيتك أمس، وسآتيك غدا ، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول آتيتك غدا وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل... وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيد رأيت... وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[2].ويمكن أن نقول إجمالا إنّ "التّعابير الرّدائفيّة(ربّما...) وأدوات التّعجّب واللّهجة (استفهاميّة...) وزمان الفعل (مستقبل، شرطي) وأبنيته وصيغه (احتمالي إشاري) والتحشية الماوراء اللّفظيّة (إنجاز القول) والإنجازات التّلفّظية المتنوّعة (سخرية خفيّة...) والعلامات الطباعيّة... كلّها من الظّواهر اللّغويّة المأخوذة بعين الاعتبار في الدّلالة الجهية"[3].

2ـ 3 الزّمان اللّساني و"المتواليات" المميّزة

انطلاقا ممّا تقدّم، يتضّح لنا أهمّ السّمات التّمييزيّة الّتي تميّز الزّمان اللّسانيّ مقارنة بالزّمان الفلسفيّ، الّذي لا يتوفّر على "المتواليات" الثلاث التي تسم الفضاء الزّمانيّ اللّسانيّ: الفلاسفة يحصرون الزّمان في الزّمان "الحاضر/الرّاهن" الّذي يكون فيه الحاضر فاصلا بين الماضي والمستقبل، في حين أنّ اللّسانيين يرون أنّ الأزمنة "متوالية "وهي مضمّنة في ثلاث مجالات متفاوتة أوّلها الجهة الاسميّة الموسومة بـ Mode nominalوثانيها الجهة الشّرطيّة وثالثها جهة الرّاهن/ الحاضر فتصوّر الفلاسفة يجهل هذا التّركيب وهذا التّتالي في درجاته المختلفة[4]إنّ الفلاسفة لم يدركوا أنّ الحاضر عامل مزدوج

---

[1] دي بوا، نفسه، ص307

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، صص15،16

[3] معجم تحليل الخطاب، ص374

[4] غيوم، نفسه، ص21

ISSN : 2410-1818

يعمل عرضا وطولا: عرضا يتضمّن التّمييز بين الماضي والمستقبل، وطولا يتضمّن التّمييز بين الماضي الأوّل والماضي الثّاني وهذا يوازي المستقبل الأوّل والمستقبل الثّاني: الماضي الأوّل هو الماضي المحدّد، والماضي الثّاني هو الماضي غير المحدّد، والمستقبل الأوّل هو المستقبل المعيّن والمستقبل الثّاني هو المستقبل المفترض أو الشّرط[1]. فالفرق جليّ بين منطلقات الفلاسفة المنطقيّة وبين منطلقات اللّغويين النّحويّة.

3- الدّلالة النّحويّة للاسم في التّراث النّحوي وعلاقتها بالدّلالة الزّمانيّة

بما أنّ مجالنا في هذا البحث الزّمانيّة في أقسام الكلِم (اسما/ فعلا/ حرفَ معنى)، من خلال أقسام الكلام، مصطلحاتٍ ومفاهيمَ، فحريّ بنا أن نقف على الاسم في حدّه وخواصّه اللّفظيّة والمعنويّة وإن بإيجاز حتّى لا نقع في تكرار ما وجدنا في مختلف البحوث بل كلّ ما سنقوم به هو ضرب من التّذكير، لكنّه تذكير منهجيّ يوثّق العلاقة بين مختلف عناصر هذه الإشكاليّة مفاهيم وتصوّرا ومنهجا ويسوّغ منطلق طرحنا لإشكالية الدّلالة الزّمانيّة في الاسم. لكن قبل أن نستجلي ذلك، علينا أن نقف على الفعل وما تضمّن من زمانيّة بما أنّه قسم من أقسام الكلام الّتي تقابل قسم الاسم من حيث التّصنيف وما نتج عن ذلك من حصر منطقيّ للدّلالة الزّمانيّة فيه.

3- 1 الدّلالة الزّمانيّة في الفعل

عرّف سيبويه الفعل قائلا: "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع ... والأحداث نحو الضّرب والحمد والقتل"[2]."الأمثلة" يعني الصّيغ وبنيت هي من البناء والهيكل، ولما يكون و"لما هو كائن "تؤكّد أنّ الزّمان سمة تسم الفعل في نظر "سيبويه" ويمكن أن نبسّط ذلك كما يلي:

- الماضي: أمثلة بنيت لما مضى: ذهب، أخذ...
- المستقبل: أمثلة بنيت لما يكون: أذهب، يذهب...
- الحال: لما هو كائن ولم ينقطع: يذهب...

فالبحث فيما يميّز الفعل عن الاسم جعل النّحاة يفكّرون في صيغ الفعل ويستنبطون نظائر صيغية زمانيّة لمختلف الصّيغ، يقول "السّيرافي" في شرحه "للكتاب" مجيبا عن سؤال: لم سمي الفعل فعلا؟ "الجواب في ذلك أنّ الفعل في حقيقته ما فعله فاعله فأحدثه ... فلقبّوا بالفعل كلّ ما دلّ لفظه على حدث مقترن بزمان، ماض، أو مستقبل أو مبهم في الاستقبال والحال لينماز ممّا لقبّوه بالاسم والحرف"[3].

---

[1] نفسه، ص22

[2] سيبويه، نفسه،ص12

[3] السّيرافي، شرح الكتاب1، ص53

ISSN : 2410-1818

إنّ السّمة الزّمانيّة سمة تمييزيّة للفعل، ولا يبتعد "ابن السرّاج" عن هذا التّصوّر: "الفعل ما دلّ على م2عنى وزمان وذلك الفعل إمّا ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل... وقلنا :"وزمان" لنفرّق بينه و بين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط"[1] فالفعل في التّفكير النّحوي العربي القديم يعادل حدثا زائد زمان، في حين أنّ الاسم معنى ناقص زمان، وقد أرجع قريرة هذا التّصوّر الإجرائي للزّمان عند النّحويين، إلى أثر المنطق: "وهذا التّصوّر المنطقي للزّمان هو الّذي دعا النّحويين إلى الفصل غالبا بين ضروب من الحركات الحادثة فيه والّتي اصطلحوا عليها بالأفعال فكانت هذه الأفعال عدّة حركات، الفلك ماضيا وحالا واستقبالا."[2].فالزّمان سمة تخصّ الفعل وتسمه، فصيغ الماضي والمضارع والأمر تدلّ على الزّمان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فكأنّ وجود الأفعال ملازم لوجود معنى الزّمان: "إذا كانت الأفعال مساوقة للزّمان والزّمان من مقوّمات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزّمان، ولمّا كان الزّمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أنّ الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر"[3].

فالمثلّث الزّماني الصّيغي أي الّذي تدلّه صيغ تصريف الفعل في الماضي والمضارع والأمر، يعكس مثلّث الزّمان الطبيعي كما ذهب إلى ذلك "[4].فللزّمان دلالة مرجعيّة. إنّ عددا من المصطلحات التي اعتمدت في تحديد الفعل اشتقت من دلالته على الزّمان الطّبيعي في التّصوّر النّحوي، إذ يقول "الأنباري": "إن قال قائل: لم كانت الأفعال ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل؟ قيل لأنّ الأزمنة ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل"[5]. وجدير بالملاحظة في هذا السّياق أنّ القول: إن الفعل يدلّ على معنى مقترن بزمان يوقع اللّبس إذ المصادر تدلّ على معنى وزمان. فالنّحاة أدركوا هذا الالتباس بين الفعل والمصدر "فابن جنّي"، يقول: "المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصّفة"[6].وفي نظر النّحاة، هذا الالتباس مردّه اشتراك الفعل والاسم في الدّلالة الذّاتية على معنى، فلا بدّ، حينئذ، من الفصل بينهما بالزّمان معنى، ففي شرح المفصّل نجد سجالا دالاّ بين ابن الحاجب والزّمخشري فيقول ابن الحاجب في تعريفه للفعل ردّا على الزّمخشري : "(...) ما دلّ على اقتران حدث بزمان ليس بجيّد لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان جميعا

[1] ابن السّراج، الأصول في النّحو ص38

[2] قريرة، المصطلح النّحوي ص.285

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل ج7 ص4

[4] قريرة، نفسه

[5] الأنباري، كتاب أسرار العربيّة ص315

[6] ابن جنيّ، الخصائص، ج1 ص122

ISSN : 2410-1818

"[1]وليتجاوز هذا اللّبس اعتمد كلمة "محصّل"، من قبيل الاحتراز من الزّمان الذي تفيد المصادر باعتبارها متضمّنة للزّمان، يقول "الأنباري": فإن قيل فما حدّ الفعل؟ قيل: حدّ الفعل كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل"[2].واللاّفت من خلال كلّ ما تقدّم في حدّ الفعل، أنّها تحديدات تصنيفية لا صلة لها بالخلفيّة النّحويّة الإعرابيّة العربيّة القائمة على "الاسميّة" و"الفعليّة"، الأصل والفرع..وهو ما سنوضّحه لاحقا و"السّيرافي" يقول في ذلك: "الفعل فرع ولا أصل له غير المصدر"[3].

2-3 الاسم باعتباره أصلا في الدّلالة النّحويّة

وبما أنّ مجال حركتنا الاسم فإنّه حريّ بنا أن نقف عليه باعتباره أصلا في الدّلالة النّحويّة وقسما من أقسام الكلام في صلته بالنّحو والإعراب وبما تعلّق به من دلالات زمانيّة إعرابيّة وتركيبيّة تؤكّد رتبته أصلا وفرعا. "فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النّحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النّحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأنّ غرضهم غير غرضنا"[4] فكلّ ما يشير إليه الزّجاجي وما يحفّ به من دلالات يسوّغ لنا أن نقف على الاسم وما يعلق به من دلالات سيّما الدلالة الزّمانيّة خاصّة في منطلقاتها الإعرابيّة.

3-2-1حدّ الاسم لغة

يذهب البصريّون إلى أنّ جذر الاسم (س ـ م ـ و)، ومن هنا يقولون بعلوّ شأنه في حين يذهب الكوفيون إلى أنّ الجذر (و ـ س ـ م) فالتّعريف الأوّل في صلة بالسموّ والعلوّ والارتفاع، وما في ذلك ـ أيضا ـ من غلبة وتفوّق وتميّز، أمّا في التعريف الثّاني ـ تعريف الكوفيّين ـ فإنّ الاسم من خلال تلك الحروف الأصول يكون دالاّ على السّمة والعلامة والسّيماء[5]. وفي ذلك يقول "ابن فارس": "فالأسماء سمات دالّة على المسميات ليعرف بها خطاب المخاطب وهي مجعولة للتّنويه والدّلالة على المعنى الذي تحت الاسم"[6] ومهما يكن من اختلاف فإنّ البيّن من كلّ هذا أنّ الاسم في صلة بمفهوم العلامة الدالة المشيرة والمنبّهة وأنّ الرّاية وما علق بها من علوّ وسموّ هي سمة وعنوان[7].

---

[1] ابن يعيش، نفسه، ص 3

[2] ابن يعيش، نفسه، ص2

[3] السيرافي، شرح الكتاب ح1 ص55

[4] الزّجاجي، الإيضاح ص 48

[5] عاشور 2004، ص46

[6] ابن فارس، ضمن عاشور، 2004 ص 46

[7] نفسه، صص46،47

ISSN : 2410-1818

3- 2- 2 حدّ الاسم في الاصطلاح النّحوي باعتباره منطلق الدّلالات النّحويّة

يذكر عاشور أنّ للاسم أكثر من سبعين حدّا ويحدّ الزّمخشري الاسم قائلا: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران"[1] وقد سبقت هذا التّعريف عند النّحاة محاولات اقتصرت في الغالب على الماصدق دون المفهوم وربّما كان أوضحها قول ابن السّراج: "الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، فالشّخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر، وأمّا ما كان غير شخص فنحو الضّرب و الأكل والظنّ والعلم واليوم"[2]فالاسم يتميّز عن الفعل والحرف في مستوى المتصوّر، إذ أنّ الدّلالة على المعنى في النّفس ممّا يشترك فيه الاسم والفعل ويتميّزان بها عن الحرف الذي يدلّ على معنى في غيره. وأمّا التجرّد عن الاقتران فالمقصود به فصل الاسم باعتبار أنّ الفعل تقترن دلالته على معنى الحدث بالزّمان.

وللاسم جملة من الخصائص حاول الزّمخشري ضبطها قائلا: "له خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التّعريف عليه والجرّ والتّنوين والإضافة"[3]إنّ للاسم خواصّا لفظيّة هي التّعريف بالألف واللاّم في أوّله، التّصغير في الحشو، والتّنوين والتّثنية والجمع في آخره. وله خواصّ تركيبيّة أوّلها الإسناد إذ يكون الاسم مسندا ومسندا إليه وثانيها الإضافة، فالاسم يشترك مع الفعل في وقوعه مسندا لكنّه يتميّز عنه بوقوعه مسندا إليه. وقسّم النّحاة العرب الاسم بالرّجوع إلى الدّلالة فتحدّثوا عن الأسماء الدّالة على غير الصّفة ومنها المصدر واسم المكان واسم الزّمان..والأسماء الدّالة على الصّفة ومنها اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة باسم الفاعل وصيغ المبالغة..:" لقد قسّمت الأسماء إلى صفة وغير صفة وعامل وغير عامل والعامل منها مشبّه إمّا بالفعل الأصل في العمل وإمّا بالحرف العامل وهو عندهم الثاني في قوّة العمل وقد اصطلحنا على الأوّل بالاسم الفعلي والثّاني بالاسم الحرفي"[4].فالاسم يكون صفة وغير صفة دلالة ويكون عاملا وغير عامل، عاملا إن كان مشبّها بالفعل أو مشبّها بالحروف العاملة، ومن هنا جاءت تسميته بالاسم الفعلي والاسم الحرفي.

3- 2- 3الاسم غير الصّفة ومنطلق الدّلالة الزّمانيّة

المصدر/ اسم الحدث: أيّ صلة للأصل بالفرع ؟مصدر الشّيء، منبعه ومنطلقه، وهو عند النّحاة العرب المكان الذي تصدر عنه مختلف الأبنية والأمثلة: "وممّا يدلّ على صحّة قولنا في المصدر اجتماع النّحويين على تلقيبه مصدرا، والمصدر المفهوم في اللّغة هو الموضع الذي يصدر عنه كقولهم:

---

[1] الزّمخشري، ضمن شرح المفصّل ج1، ص22

[2] ابن السرّاج، الأصول، ص 36

[3] الزّمخشري، نفسه، ص24

[4] عاشور. الهيشري ،2005 ص149

ISSN : 2410-1818

"مصدر الإبل وموردها وللموضع الذي تصدر عنه وترده، فعقلنا بذلك أنّ الفعل قد صدر عن المصدر حين استوجب بذلك أن يسمّى مصدرا"[1].فالمصدر اسم المكان الذي تستخرج منه كلّ الصّور الفرعية: "ومفعل يكون عبارة عن الحدث نحو: ذهبت مذهبا... ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل "[2] ولذلك: "يعتبر جنسا أوّليا تؤخذ منه الصّور الفرعيّة التي يمكن أن ترجع إليه وتفسّره وتكرّره في أشكال نحويّة تعوّض مضامينه كليّا أو جزئيا"[3].

إنّ الفعل وصيغة المبالغة والصّفة المشبّهة باسم الفاعل واسم المفعول، واسم التّفضيل واسمي الزّمان والمكان واسم الآلة صيغ مختلفة تؤخذ من اسم الحدث أو المصدر وبذلك ترجع إليه، في نظر النّحاة: "الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة على أزمنة مختلفة نحو(ضرب) و(يضرب) و (اضرب) والمصدر في جميع ذلك واحدٌ، فصار المصدر هو الّذي يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة لأنّه واحد يوجد فيها كلّها ويبيّن ذلك أنّ الفضّة والذّهب وغيرهما ممّا يصاغ منه الصّور الكثيرة المختلفة أصل للصّور، لوجوده في كلّ واحد منها، وكذلك المصدر أصل الأفعال لوجوده في كلّ واحد من أمثلتها المختلفة"[4]ف"المصدريّة" بما تحيل عليه من مكان وحدث منتشرة في مختلف تلك الصّيغ التي ذكرنا فيما تقدّم ويذكر السّيوطي موضّحًا موقف البصريين:..."أنّ المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنّهما يدلاّن على ما تضمّنه من معنى الحدث، وزيادة الزّمان، والذّات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل وزيادة: وهي فائدة الاشتقاق"[5] وبذلك تكون الحركة بين المصدر وغيره من الكلم الذي أخذ منه، حركة قائمة على ثنائية الأصل والفرع، الأوّلى والثّانوي، مبدأ نحويّا عامّا سيتوضّح أكثر كلّما تقدمنا في تتبّع الدّلالة الزّمانيّة في الاسم... فاسم الحدث أو المصدر مطلق الدّلالة النّحويّة ومنها الزّمانيّة، فهو أصل والفعل منه فرع دالّ على الحدث وزمان من خلال صيغته في حين أنّ "المقصود بالأصليّة في المصدر أوّل الأمر معناه الحدثيّ وحروفه الأصول دون صيغته"[6].

وهذا يدعونا إلى البحث في الفوارق الدّقيقة بين الدّلالتين الزّمانيتين في الفعل والمصدر. ومن الأسماء غير الصّفة نذكر:

ـ اسم الزّمان /المكان والحدثيّة اسمان تمحضًا للاسميّة أي أنّهما لا يعملان عمل الفعل فيوفّران محلّي الفاعليّة والمفعوليّة بيد أنّهما صنفان اسميان ينتشر فيهما الحدث الّذي "يجمع مطلقا كل المعاني صفات

[1] السّيرافي، نفسه، ص57

[2] السّهيلي، نتائج الفكر ص72

[3] عاشور، 2004، 130

[4] السّيرافي، نفسه

[5] السّيوطي، همع الهوامع،2001، ج3 ص95

[6] الشّريف، 2007ص52

ISSN : 2410-1818

وغير صفات. وإن كان التّعيين فيهما على أضعف الدّرجات كما في جميع الأسماء المحضة"[1] وإنّ الحدثيّة الّتي تنتشر فيهما هي من الدّلالة الزّمانيّة باعتبارها صنفا من الدّلالة النّحويّة. ونذكر اسم الآلة: وهو اسم متّصل بالحدث أيضا ومؤكّد للفعل الواقع أو المنجز وبيان الوسيلة لتحقيقه وتنفيذه. فهو معمول به دلاليّا"[2].

3- 2- 4- الأسماء الصّفات ومنطلق الدّلالة النّحويّة الزّمانيّة

الاسم الصّفة، هو الذي يدّل على موصوف وصفة فاسم الفاعل نحو "خارج" يدلّ على القائم بفعل الخروج (موصوف)، وعلى حدث الخروج (صفة)، فالموصوف ذات والصّفة حدث. وإن قارنا ذلك بالفعل نجد أنّ الفعل يدلّ على حدث وذات، وبما أنّ الدّلالة الزّمانيّة في الفعل متوقّفة على الحدث، نتبيّن الاسترسال بين اسم الفاعل والفعل، وبين الفعل ومختلف المشتقّات المحمولة على الفعل أو ما يصطلح على تسميته "بالأسماء الفعليّة": "وأمّا اسم الفاعل والصّفة المشبّهة به واسم المفعول وأسماء المبالغة واسم التّفضيل فتجري على الفعل وتحمل عليه في عدد المحلاّت الإعرابيّة المطلوبة في التّركيب"[3].واسم المفعول نحو: "مضروب" يدلّ على من وقع عليه فعل الضّرب (موصوف)وعلى حدث الضّرب فالموصوف ذات والصّفة حدث، فكلّ هذا يدخل فيما يسمّى بـ"الحمل على النّظير"[4].وعلى ذلك قس بقيّة الأسماء الصّفات، فهي كلّها محكومة بعلّة مشابهة الفرع للأصل. وكلّ ما تقدّم يؤكّد مشروعيّة دراسة الدّلالة الزّمانيّة. وهو ما سنوضّحه من خلال نماذج.

3- 2 - 5 الاسم النّاقص ومسوّغات البحث فيه عن الدّلالة الزّمانيّة

الأسماء النّاقصة هي الأسماء الّتي كانت أصولها الاشتقاقية مجهولة، ولا نجد لها وزنا يمثّلها ولا فعلا تجري عليه لأنّها في حاجة إلى غيرها من الكلم فهي بمنزلة الحروف التي يكون معناها في غيرها فتقابل بذلك الاسم التّام المتصرّف اشتقاقيّا وإعرابيّا والمستقلّ في مختلف محلاّته التّركيبيّة والمتغيّر في حالات الرّفع والنّصب والجرّ: "والأسماء النّاقصة هي المحتاجة إلى الصّلات لأنّ الأسماء في أصل الوضع للدّلالة على المسميات والتّمييز بين بعضها وبعض. فإذا صار بعض الأسماء إلى حدّ لا يدلّ بنفسه على معناه واحتاج ما يوضحه ويكشف فحواه، حلّ بما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه كبعضه وبعض الاسم مبنيّ"[5]. ونذكر في هذا المجال، الموصولات الاسميّة وأسماء الاستفهام

---

[1] عاشور،2004 ص146

[2] عاشور، نفسه، ص147

[3] عاشور، الهيشري ص159

[4] نفسه، ص150

[5] السّيرافي، نفسه، ص140

ISSN : 2410-1818

والشّرط والظّروف المبهمة والضّمائر المختّصة بالرّفع والنّصب ... "كلّها صنف واحد يلازم المواضع الإعرابيّة الواحدة"[1]. فالاسم النّاقص دلالته النّحويّة مطلقة فهو بذلك يلتقي مع اسم الجنس في دلالته النّحويّة العامّة ومنها الدّلالة الزّمانيّة في ضوء سياق مَا، يتحدّد مقاليّا من خلال العلاقات التّركيبيّة، أو مقاميّا من خلال عناصر المقام المختلفة: المتكلم، المخاطب، نصّ الرّسالة، الزّمان والمكان...فهي صنف اسمي تنتشر فيه الحدثيّة شأنه شأن الأسماء الصّفات وغير الصّفات:" إنّ اسم الحدث مقولة نحويّة عامّة يكمن في المشتقّات وفي غير المشتقّات كالظروف المبهمة فهي دالّة على الحدث والفعليّة"[2]. هي أسماء يتوفّر فيها موصوف وصفة رغم أنّها موغلة في الإبهام[3]. وما تقدّم يدلّل على قرابة معنويّة بين الأسماء النّاقصة وبين المصادر أو اسم الحدث: "ولعلّ ما تنطوي عليه من مضامين يقرّبها من جهة المدلول من المصادر التي عدت من الأجناس المبهمة الدّالة على معنى الكثرة غير المعيّنة"[4].

فالكثرة غير المعيّنة تحيل على الدّلالات النّحويّة العّامة القائمة أساسا على الحدثيّة العامّة أو المطلقة وما يتولّد عنها من دلالات نحويّة يكون من بينها الدّلالة الزّمانيّة، وبذلك تكون كلّ الوحدات اللّغويّة مؤهلة من حيث المبدأ للدّلالة الزّمانيّة وبما أنّنا نبحث في الدّلالة الزّمانيّة من زوايا نظر نحويّة، فمن الضّروريّ أن نقف على "النّحو" و "الإعراب" وإن بإيجاز حتّى لا نكرّر ما وقعت دراسته. "النّحو" في صلة بالكلمة في حال حركة من محلّ إلى آخر، أي في حال تركيب و "تعلّق": "فعلم "النّحو" يتكوّن من نظريّة تصريفيّة ونظريّة إعرابيّة متلازمتين إحداهما تساعد الأخرى وتوفّر لها ما تحتاج إليه وتعدّ لها ما يبنى من صيغ صرفيّة لتجري في العلاقات التّركيبيّة الإعرابيّة".[5]

وبهذا التّصور تدلّ الكلمات دلالات جديدة سياقية تضاف إلى الدلالة الأولى الّتي نجدها في المعاجم. فالنّحو "تركيب" وهو "إعراب"، و"الإعراب" في أصله الدّلالي أنّه ينهض بالإبانة والتّوضيح فـ: "فائدته أنّه يفرّق بين المعاني المختلفة الّتي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست"[6].وإنّ الإعراب، عقد للكلام بالكلم حسب الموضع فالكلمة تحسن في موضع ولا تحسن في آخر ذلك "أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، فـ"ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف

---

[1] عاشور، نفسه، ص253

[2] نفسه، ص143

[3] السّهيلي، نتائج الفكر ،صص 390،392

[4] عاشور، نفسه، ص74

[5] نفسه، ص58

[6] المرتجل ضمنقريرة، المصطلح النّحوي ص39

ISSN : 2410-1818

مناهجه الّتي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرّسوم الّتي رسمته لك فلا تخلّ بشيء منها"[1]. الكلمة تكتسب قيمتها من خلال ما تعلق به من كلم حسب "السّياق" أو "الموضع"، "فالإعراب بما هو متصوّر شامل يرتبط بالكلام لا بالجنس الذي يقابل البناء"[2].

فـ"الإعراب" نحتاجه " للفرق بين المعاني" لأنّ الكلمة إذا كانت لوحدها كانت "كصوت تصوّت به فإن ركّبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة... فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه"[3] فالإعراب ـ لا يقصد الكلمة المفردة بل يكون بتحليل الجملة "فالحق أنّ الكلمة لا تكتسب حالة إعرابيّة معيّنة إلاّ حين تكون في جملة وهذه الحالة الإعرابيّة هي صورة من العلاقات التي تنشأ بين الكلمات حين تتركّب في جمل "[4] فالجملة تكون جملة بالإعراب، ولا إعراب إلاّ بالمتكلّم لأنّ الكلام لا يخرج من حيّز العدم إلى حيّز الوجود إلاّ من خلال المتكلّم الذي يظهر آثار فعله في الكلام ويبيّن عاشور موقف ابن جنّي، إذ المتكلّم هو العامل الحقيقيّ تأكيدا للأهميّة المعنويّة للإعراب واختلاف المعاني النّحويّة[5]. فالإعراب كائن بالتّركيب وفيه أو في وصل الاسم بالتّركيب ووصل التّركيب بالمتكلّم وكلّ ذلك إنشاء للدّلالة وتحيين للعلامة ويمكن أن نلخّص تصوّر "الاستراباذي" في ثلاثة عناصر كما ثبّت "عاشور":

ـ التّركيب: إذ المقصود الأهمّ في علم "النّحو" هو "معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب"[6].

ـ المتكلّم: يتبنّى "الاستراباذي" تصوّر ابن جنّي" حول دور المتكلّم في إحداث الإعراب: "اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم"[7].

ـ الاسم محلّ المعاني، فـ"التّركيب والمتكلّم متّصلان بموضوع الوسم الإعرابي في الاسم"[8]. وبذلك كانت بنية الجملة العربيّة بنية إعرابيّة إذ تحكم ترتيب مكوّناتها ما يسمّى بالقرينة الإعرابيّة.

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز ص81

[2] نفسه،ص38

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل ج1، ص49

[4] الزّاجي، دروس في الإعراب ج3، ص07

[5] نفسه، ص264

[6] الأشباه والنّظّائر للسيّوطي 1/ ص103،104 ضمن ظاهرة الاسم ص266

[7] نفسه، ص269

[8] عاشور، نفسه، ص267

ISSN : 2410-1818

4 ـ خاتمة

نخلص من خلال ما تقدّم تأسيسا لمسألة الدّلالة الزّمانيّة في الاسم إلى أنّ الزّمان مفهوم فلسفيّ ولسانيّ توقيتا (± ماض) ومظهرا (± منقض) وجهة (± واجب)، وقد بيّنا بذلك الفوارق الدّقيقة بينها كما بيَّنا الفوارق ـ وإن بإيجاز ـ بين الدّلالة الزّمانيّة في الفعل والاسم في منطلقاتها وأسسها العامة خاصّة من خلال ما طرح غيوم.غ فلئن كان الزّمان في الفعل محدّدا على (الخط الزّمني) فإنّ الزّمان في الاسم غير محدّد أو معيّن، ولا نجد تمييزًا داخليًّا إلاّ بين "المنقضي" وغير "المنقضي" (± منقض) أي مظهرا. فالزّمان فضاء هندسيّ صرف موغل في التّجريد لا نتمثّله إلاّ ذهنيًّا لذلك استعنا ببعض الرّسوم البيانيّة، وحاولنا أن نقف على الاسم والنّحو والإعراب دون أن نسهب في عرض هذه المسائل التي تمّت معالجتها في الأطروحات ، لكنّ الوقوف عليها أمر منهجيّ ضروريّ لذاك اكتفينا بما يؤسس للمسألة لا غير، فرأينا أنّ النّحاة العرب صنّفوا الأسماء على أساس الدّلالة: الأسماء الصّفات، الأسماء غير الصّفات، التي كان منطلقها اسم الجنس، المصدر وما يتعلّق به من تصوّر فكريّ ونحويّ باعتباره يتكوّن من اسم عامل عمل الفعل فيبدأ من اسم فعليّ مطلق الحدث والزّمن وباعتباره قائما على الأصل والفرع الأولي والثانوي حملا على الموضع أو النّظير استرسالا بين أقسام الكلام فالدّلالة الزّمانيّة التي تقترن بالحدث في الفعل، وهو فرع تفرّع من أصل واحد فيه تكمن مختلف الدّلالات على الحدثيّة ومنه ترسل إلى مختلف الوحدات اللّغويّة بما فيها الأسماء النّاقصة أو الأسماء الحرفيّة وهي أسماء تنتشر فيها الحدثيّة مثلما تنتشر في غيرها لكنّها وحدات تضارع الحروف إذ معناها في غيرها، فهي مبهمة، لا تتحدّد الدّلالة فيها إلاّ سياقيا مقالا أو مقاما فالفعل (حدث + زمان) والاسم (ذات ـ زمان)، يبدو تصوّرًا منطقيًّا تصنيفيًّا أكثر ممّا هو تصوّر نحويّ.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

1ـ بالعربيّة

ـ أرسطو طاليس(1935)، علم الطّبيعة الجزء الأوّل، تعريب أحمد لطفي السّيد، مطبعة دار الكتب المصريّة

ـ الأنباري (ت 577هـ) (د ت)، أسرار العربيّة، تحقيق محمد المجيد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

ـ الجرجاني (علي بن محمد) (1985) التعريفات، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت

ـ ابن جنّي(ت392هـ) (1999)، الخصائص، 3أجزاء، تحقيق محمّد علي النّجار، الطّبعة الثّالثة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب

ـ حسّان (تمام) (2001)، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدار البيضاء

(1990)، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة

ـ الرّاجحي (عبد) (1983)، دروس في الإعراب ج3، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت

ـ الزّجاجي (ت373هـ) (1973)، الإيضاح في علل النّحو، دار النّفائس بيروت

ـ ابن السّراج (316هـ) (1988)، كتاب الأصول في النّحو. 3أجزاء ـ تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطّبعة الثّالثة، بغداد

ـ السّهيلي (ت581هـ) (1978)، نتائج الفكر في النّحو، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا

ـ سيبويه (ت 180هـ) (1988)، الكتاب جزء1، تحقيق محمّد عبد السّلام هارون، الطّبعة الثّالثة، مكتبة الخانجي

ـ السّيرافي (أبو سعيد)، (ت 368هـ)(1986)،شرح الكتاب، الجزء الأوّل، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التّواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمّد هاشم عبد الدّايم. دار سحنون للنّشر والتّوزيع

ـ شاردو (باتريك)، منغنو (دومينيك)معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري ـ حمّادي صمود. مراجعة صلاح الدّين الشّريف، دار سيناترا المركز الوطني للترجمة تونس 2002

ـ الشّريف (محمّد صلاح الدّين) (2007)، دور صيغ الفعل العربي الخمس في وسم الجهة والمظهر ص ص 98.45.حوليات الجامعة التونسيّة العـ52دد كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، منّوبة، تونس

(2007)، خواطر شكّ نظريّة، مؤسّسة مرايا الحداثة للإنتاج الفكري

ـ صليبا(جورج)(1994) ،المعجم الفلسفي، الشّركة العالميّة للكتاب ش م ل

ـ العسكري (أبو هلال) (1983)، الفروق في اللّغة، الطّبعة السّادسة، الدّار العربيّة للكتاب

ـ عاشور (المنصف)(2004)، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنّقصان، طبعة ثانيّة، منشورات كليّة الآداب بمنوبة، تونس

ISSN : 2410-1818

ـ عاشور (منصف)ـ الهيشري (الشّاذلي)(2005)، قضايا في معالجة الأبنية الإعرابيّة والدّلاليّة، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، منوّبة ،تونس
ـ قريرة (توفيق)(2003)، المصطلح النّحوي، الطّبعة الأولى، كليّة الآداب منوبة، دار محمّد علي
ـ ابن القطّاع (أبو القاسم السّعدي) (ت 515هـ)1983، كتاب الأفعال، جزءان، الطّبعة الأولى، عالم الكتب
- المطلبي (مالك)(1986)،الزّمن النّحوي، مجلّة الفكر العربي المعاصرعد40د
ـ ابن منظور (1988)، لسان العرب، دار الجبل بيروت
ـ ابن يعيش (ت 643هـ) (د ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

2ـ باللّغة الأجنبيّة

-Blachère (R) &Goudefroy-Demombynes (M), (1975), Grammaire de L'arabe classique,Edition Maisonneuve-LAROSE, PARIS
- Bohas (George) &Guillaume (Patric), (1984), Etudes des théories des grammairiens arabes, Morphologie et phonologie Damas
- Benveniste(E), (1995), Problèmes de linguistique générale, Cérès Tunis
- Dubois (et all), (2007), Dictionnaire de linguistique & des sciences du langage, Larousse Paris
- Ducrot (O) & Schaeffer (J),(1979), Nouveaux dictionnaires Encyclopédiques des sciences du langage, seuil
- Hagège (C), (1985), L'homme de parole- Folis / Essais Paris
- Guillaume (G) (1987), Leçons de linguistique / 1945, 1946. P.U. Lilli. P.U. Laval (Quebec)
- Lyons (J), (1970), linguistique générale, Introduction à la linguistique théorique, larousse